

ندوة Act for the Disappeared
أمبير سوفيل - ٢٠١١/٤/١٦

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين

في لبنان
علم وخبر ٢٩/٤

- دقيقة صمت حداداً على سكان "المقابر الجماعية"، وعلى الأمهات اللواتي رحلن قبل معرفة مصير أبنائهن: ذكر البعض
- ذكر عدد من المقابر التي تم العثور عليها وجرى نبشها أو تلك المعروفة وجرى الإعلان عن وجودها (لوظيفة طبعاً)،
- علماً أن التقرير الرسمي كان قد أتى على ذكر المقابر وسمى بعض منها.
- وطأة العبارة، وقعها على الأهالي، ليس فقط على آذانهم، "مقبرة"، "مقابر جماعية". ما يزال بعض منهم يرفضها، إصرار على أن مفقودهم ما يزال حياً. ليس سهلاً القبول بوجودها، أو بالتلفظ بها حتى لدى البعض الأقرب إلى الاقتناع، الأكثر منطقاً... (إفشاء سر: الشعور الملازم لي بأني والجميع ندوس كل يوم، وكلما تحركنا للتنقل على عظام ورؤوس أحبائنا الراقيين تحت التراب...)
- تذكر بأبيات من قصيدة أبو العلاء المعري (مرفق)

- كيفية التعامل الرسمي مع المقابر والمتطلبات :
- الاعتراف بوجودها هدف بالأساس إلى إغلاق الملف.
- التوظيف السياسي.
- النواب والوزراء والفعاليات السياسية: التصاريح والبطولات الإعلامية والتراشق . مثلاً طلب سمير جعجع العمل لدى مجلس الأمن الدولي لتشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن المقابر (السفير ٢٠٠٥/١٢/٧).
- ثم تناقض: اعتبار إثارة موضوع المقابر هو للنيل من القوات في العام ٢٠٠٨ (مع مقبرة حالات والتمثيلية التي لعبت).
- تفتح مقبرة أو لا تفتح، يوجد أو لا يوجد، نحفر أو لا نحفر، التعامل الهمجي في النبش (بعثرة البقايا وتضييع بعض الأجزاء والمعالم، العبث بساحة الجريمة...).
- مجلس النواب أثير موضوع المقابر في جلسة الأسئلة والأجوبة ٢٠٠٥/١٢/٦
- سؤال جبران تويني مع دعوة للتحقيق مع رئيس الجمهورية السابق على خلفية مقبرة وزارة الدفاع والتي حصلت أثناء قيادته للجيش (السفير ٢٠٠٥/١٢/٧)
- اللجنة النيابية لحقوق الإنسان وخطتها: استتكرت من تصريح رئيسها " أنها توقفت عند النبش العشوائي للمقابر الجماعية والمنافي للكرامة الإنسانية وللأصول الدولية المعتمدة في مثل هذه الحالات، كما حصل في عنجر.. قرر

تخصيص اجتماع بحضور الوزارات المعنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي من أجل وضع المعايير لبش المقابر والتحقق من هويات الرفات عبر وسائل الطب الشرعي وتحليل البصمة الوراثية (السفير ٢٦/٤/٢٠٠٦).
مجلس الوزراء، رئيسه وجدول أعماله... متابعة ملف المقابر إلى النهاية... ووضعه على جداول أعمالها..

- الذرائع التي اعتمدت لعدم إجراء فحوصات الـ DNA:

- (١) إشعال حرب جديدة وفي أحسن الحالات الخوف من اللجوء إلى الانتقام.
 - (٢) القدم ومرور الزمن يحول دون ذلك.
 - (٣) لزوم مختبرات خاصة غير متوافرة في لبنان.
 - (٤) الكلفة ونقص التمويل.
- يحاصروننا باتباع سياسة التهميش، اللامسؤولية والتنصل، التعتيم على الماضي، محاصرتنا، العمل على زربنا في اليومي الحاضر وعدم الالتفات إلى الوراثة حتى لا ننظر إلى الماضي، وكأن من فقدنا حجراً أو مالا.. كأنه ليس شخصاً عزيزاً حبيباً من شحنا ولحمنا..
- كأنهم ينسون أو لا يدرون أن طبقة التراب التي تغطي عظام الأحبة الغالين علينا ستفخها الريح يوماً وتكشف، بل تفضح ما اقترفت أيماهم، أو أيما من يحمونهم ويحاولون طمس جرائمهم، تجهيلهم وهم معروفون بالاسم والعنوان وتاريخ الميلاد..
- لا عدم في الطبيعة وقوانينها، إنني أرى الأحبة، نزلت تلك المقابر، ينفضون التراب عن وجوههم، ينتصبون أمامنا في الذاكرة، في القلب والروح، في وجوه أولادنا وأولاد أولادنا...!!
- إن سورالية المشهدية هذه لا تقل غرابة عن مشهدية أخرى، بطلاها اثنان: المجرمون والدولة: الأول مسؤول عن الخطف والتعذيب بحق أولادنا، ثم الزج بمن قتل منهم في المقابر.
- الثاني (السلطات الرسمية) امتنع.. ولنقل عجز، على مدار سنوات الحرب عن تحرير أولادنا. وامتنع منذ بدء السلم وحتى تاريخه عن تحريرهم وإخراجهم من حفر الموت.

صاح، هذي قبورنا تملأ الرحـب
خفف الوطء ما أظن أديم الـ
رب لحد قد صار لحداً مراراً
ودفين على بقايا دفين

فأين القبور من عهد عاد
لأرض إلا من هذه الأجساد
ضاحك من تراحم الأضداد
في طويل الأزمان والآباد

